

أطراف النمار

زهرة

منى ذاق محمد بكري طعم النيكوتين والقطران؛ بعد «حرب الأيام الستة»، وكان له من العمر 13 أو 14 سنة. لماذا؟ لأن والده ألق على نفسه الباب مع «ذخيرة» من السكاثر. لماذا مرة أخرى؟ يقول محمد بكري، بحدة وحسرة: «في عكا، ضربنا اليهود بالكاد (الصراحي) بعد انتصارهم».

هذه قصة لا يرويهها محمد بكري في فيلمه الجديد «زهرة» أو يتركها لفيلم مقبل من إخراجها يفكر فيه، وسيكون عن «الإقبليات» في هذا المشرق العربي، من وحى زيارته الأخيرة، وتصويره فيلمًا عن حياة الأكراد.. وأيضاً، عن اليهود القدامى العرب، وحنينهم إلى حياة عربية قبل إقامة إسرائيل. يقول: الأكراد يحبوننا .. العالم يحننا .. ولكن نحن لا نحب أنفسنا.

فيلم «زهرة» - عرض أول في مهرجان رام الله السينمائي الدولي - هو وثائقي روائي، أو روائي وثائقي عن خالته «زهرة» البعناوية، التي ربته وإخوته بعد وفاة أمه. الفيلم هو قصة امرأة، أو قصة شخصية، أو قصة الشعب الفلسطيني في إسرائيل.. متداخلة، مربوطة ربطاً محكماً. قليل من الوثائق الأرشيفية.. والكثير جداً من الشهادات الحية على السنة «عواجز، الشعب». عندما كانوا في مرحلة الصبا، ويربح النكبة الهوجاء التي ضربت الشعب عام النكبة الوطنية العظمى. شخصياً، علمني الفيلم، وهو بالعامية الجليلية الفلسطينية، لسان أمي مريح ووادي مصباح، بعد أن داخلته أشياء من الهجة الشامية وتلك اللبثانية.

.. وعلمني، أيضاً، لماذا صمت محمد بكري، نسبياً، في شهادته أمام محكمة لوائية إسرائيلية عقدت لمحاكمة بعض أقرانه، من آل البكري، المتورطين في انفجار سيارة في عكا، إبان الانتفاضة الثانية. .. وعلمني، ثالثاً، كيف تكون بطولة شعب، متجسدة في بطولة قرية البعنة، شرقي عكا، في الدفاع عن الأرض. هل هي مبالغة، لولا البعنة، كمنودج، لكان الجليل خالياً، حالياً، من الفلسطينيين لا يذكر الفيلم، أو الشريط الوثائقي، جولة بن - غوريون الجليلية الأولى.. وكيف تساعل «هل اجتزت الحدود إلى بلد عربي».

«زهرة» الحالة «شملت» باتجاه لبنان فترة بسيطة من الزمن.. ثم قفلت راجعة إلى البعنة.. ثم نراها، ما شاء الله، مع ذرايعها الكثر وذراعي ذرايعها في لحظة جماعية (حوالي ستين شخصاً من الإخفاخ وإخفاخ الإخفاخ). أولاً، يعيد الشعب نسج خيوط العائلة، ثم تعيد العائلة بناء نسج القرية.

في هذه العملية المركبة يقوم الحزب الشيوعي (ماكي ثم راكاح) بدور كبير فعلاً، وبخاصة في إرسال أبناء وإخفاخ «زهرة» لدراسة الطب والحماة في الإتحاد السوفياتي، وعودتهم مع عروسات روسيات أحياناً إلى أرض البلاد.

فيلم «زهرة» يحكي قصة الشعب والنكبة، وعملية «إعادة البناء» والنسج الاجتماعي، وهو قصة مادة تريبوية شديدة الوقع والتأثير لعرضها على الجيل الجديد الفلسطيني، سواء في الجليل، أو في عموم الأرض الفلسطينية.. وفي المنافي أيضاً.

بدأ محمد بكري طريقه ممثلاً ومسرّحياً ونصب عينيه قضية شعبه، لكنه هذه المرة يحكي «سيرة ذاتية» على لسان خالته «زهرة» ومبايعيها، ويقوم بذلك مخرجاً (هو يقول للممرة الرابعة.. وأنا شخصياً رأيته مخرجاً للمرة الأولى.

في حديث شخصي قبل عرض الفيلم سألني محمد بكري: ترى ما الفرق بيني وبينك، أنت قلت لوالدك فعلاً: «ياأبا.. لماذا خرجتكم» لكن عندما كنت طفلاً كنت أسأل والدي: «ياأبا.. لماذا بقيتكم»

لأحصل، أحياناً، أن أتحدث مع محمد بكري، بعد الفيل، بفيلم يروي قصة البقاء الصعب ليراهما الشطر الثاني من الشعب الذي ينسج قصة الصمود الصعب.

حاشيتان.. أو حشواتان

حشوة أولى: مهم، في غياب المجلس التشريعي، أن يرفض المجلس الثوري لحركة «فتح» بادئ ذي بدء، ترشيحات اللجنة المركزية لاستكمال أعضائه. هذه أول مرة، فيما نذكر، يرفض فيها المجلس الثوري توصية من اللجنة المركزية.

لاحقاً، قبل المجلس الثوري ترشيحات من ثلاثة لاستكمال اللجنة المركزية، ثم قبل لاحقاً إضافة 19 من 24 عضواً للمجلس الثوري. معظم الاقتراح استكملت كانت من نصيب قطاع غزة.. الذي أصبح ممثلاً حسب حجمه في اللجنة والمجلس.

أيضاً، أقرّ المجلس تشكيل «مجلس عام» من أعضاء اللجنة والمجلس.. والكفالات يجتمع حال تعثر انعقاد المؤتمر العام.

حشوة ثانية: طالما طالبت المنظمة والسلطة بحماية دولية للشعب الفلسطيني، بشكل ترميز تقرير لجنة غولدستون في مجلس حقوق الإنسان، نوعاً من هذه الحماية، لأن إسرائيل ستفكر مرتين قبل اقتراح مجزرة جديدة بحق الشعب الفلسطيني.

أيضاً، ينبغي قرامة بدقة لاسماء الدول المصوتة ضد إحالة التقرير، وهي دولة واحدة عضو دائم في مجلس الأمن. روسيا والصين صوتتا مع، وبريطانيا وفرنسا امتنعتا عن التصويت.. لكن رئيس الحكومة البريطانية والرئيس الفرنسي، وجهاً مناشدة غير مالوفة لإسرائيل لتحقق مع نفسها بنسبها.

حسن البطل

الأيام

جريدة يومية سياسية

تصدر عن

شركة مؤسسة الأيام

للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

رئيس التحرير: أكرم هنية

المدير العام: غسان الصامت

هاتف: 02-2987341/3/4/5

فاكس: 02-2987342

بريد الكتروني:

E-mail: info@al-ayyam.com

www.al-ayyam.ps

www.al-ayyam.com

العنوان البريدي:

الأيام - ص.ب 1987 رام الله - فلسطين

المقر الرئيسي: شارع الأيام، المنطقة الصناعية - رام الله

الطباعة: مطابع الأيام، المنطقة الصناعية - رام الله

إذا كان تهديد الرئيس أبو مازن بإجراء الانتخابات في موعدا الدستوري في ٢٥/١٠/٢٠١٠، إذا لم توقع «حماس» على الورقة المصرية مناورة تستهدف الضغط على «حماس» لإقناعها بالتوقيع، فهذا أمر قابل للنقاش حول صحته أولاً.

أما إذا كان التهديد جدياً وأن الرئيس سيصدر مرسوماً بإجراء الانتخابات في موعدها قبل ٢٥/١٠/٢٠٠٩، كما ذكر أمين سرّ اللجنة التنفيذية، معتبراً أن هذا الأمر قد يكون لحسن الحظ وليس لسونه، فإن هذا الأمر بحاجة للمناقشة حتى لا تقع الفأس بالراس، ونضحي بإجراء الانتخابات دون وفاق وطني، الأمر الذي يجعل إجراء الانتخابات مدخلاً لتكريس الانقسام وشروئته وتحوله إلى قطيعة كاملة، ومثل هكذا انتخابات لن تعطي الشرعية لأحد.

مثلما قال عدد من قادة «حماس» فإن لكل فعل رد فعل، ورغم أنهم لم يفصحوا عن رد فعلهم المحتمل على إجراء الانتخابات في الضفة الغربية فقط. فهو سيقتض ضمن دائرة المهضي في انتهاك الدستور عبر اعتبار المجلس التشريعي من ضمن من أعضاء، ككتلة التغيير والإصلاح، هو المرجعية التشريعية حتى إشعار آخر، ويمكن أن يصل الأمر إلى الدعوة إلى إجراء انتخابات أخرى في قطاع غزة، ونزع الشرعية نهائياً عن الرئيس، وتعيين رئيس آخر فوراً أو بعد ٢٥/١٠/٢٠١٠ على اعتبار أن الرئيس في ذلك التاريخ يفتقد شرعيته، وفقاً لكل الاجتهادات بما فيها تلك التي أقرت تمديد الرئاسة لمدة عام اعتماداً على قانون الانتخابات الذي ربط بين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

طبعاً إن عدم إجراء الانتخابات في موعدا الدستوري، يمثل خرقاً للدستور ومن شأنه تكريس الانقسام، ولكنه رغم مساوئه يبقى باب الحوار مفتوحاً ويجعل هناك بصبص أمل بإنجاز المصالحة الوطنية، فالضرورات تبيح المحظورات شرط استمرار الحوار والجهود الرامية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة. فالوحدة ضرورة وشرط لا غنى عنه للانتصار في معركة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال.

كتبنا وقلنا مراراً وتكراراً إن التمسك بإجراء الانتخابات في موعدا الدستوري أمر قانوني هام جداً، ولكنه عند البعض في الفريقتين سياسة يرفعونه تارة إلى مستوى القداسة، وتارة أخرى لا يعيرون أية أهمية. فالقانون الأساسي انتهك من كل الأطراف طوال السنوات الماضية. فإسالة إن تكون ليست احتراماً للقانون الأساسي.

إن البعض الحريص جداً على الدستور الآن، سبق ودعا إلى إجراء استفتاء، وطني بعيد الانتخابات التشريعية الأخيرة، لأنه لم يعجب بنتائج الانتخابات. ثم دعا لإجراء انتخابات مبكرة قبل مضي عام على إجراء الانتخابات، وكان بعض أصحاب هذا الاتجاه، قد رفضوا السماح بمشاركة «حماس» بالانتخابات قبل أن تقر بافقا أوسلو وبرنامج م.ت.ف والاتفاقيات والالتزامات التي عقدها المنظمة مع إسرائيل، أي ما يلغي الخلافات بالقوة، ويضرب الديمقراطية في الصميم.

إن جزءاً من هذا الفريق لا يزال يطالب حتى الآن بوضع شروط على المرشحين للانتخابات تلزمهم بالموافقة على أوسلو والالتزامات الترتبية

الوفاق الوطني شرط للانتخابات

بقلم: هاني المصري

عليه. وبعض البعض من هذا الفريق دعا مؤخراً، وقبل عدم الوصول إلى لحظة عرض الورقة المصرية للتوقيع وتهرب «حماس» من التوقيع عليها، إلى إجراء الانتخابات بدون مصالحة وطنية لأن الشرعية، وفقاً لوجهة نظرهم أهم من المصالحة الوطنية، ودعا إلى منع «حماس» من المشاركة بالانتخابات، لأنها تنظم انقلابي وتعمل على إيجاد بديل عن المنظمة، ولا تلتزم ببرامجها والاتفاقيات التي عقدها.

إن الشرط الرئيس لإجراء الانتخابات في بلد حرّ ومستقل أن تكون حرة وزيهية، بحيث تضمن حرية الترشيح والانتخاب، وحرية المرشحين بالدعاية الانتخابية، بما في ذلك حرية التنقل، وحرية أن يطرح كل مرشح برنامجه ورأيه بدون قيود أو اشتراطات داخلية وخارجية، ما عدا ضرورة الاتفاق على ركائز المصلحة الوطنية العليا، واحترام قواعد العمل السياسي والديمقراطي، التي يجب أن يلتزم بها الجميع.

إن كون فلسطين واقعة تحت الاحتلال، وما يقوم به الاحتلال من تدخل واسع في الانتخابات من خلال اعتقال مرشحين ومنع حريتهم بالتنقل والدعاية الانتخابية، واعتقال النواب كما حصل بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، حين قامت قوات الاحتلال باعتقال عشرات النواب غالبيتهم الساحقة من أعضاء كتلة التغيير والإصلاح، الأمر الذي حرم هذه الكتلة من حقها في ممارسة التأثير على المجلس التشريعي عبر الأغلبية التي حصلت عليها، الأمر الذي كان السبب الرئيس في تعطيل المجلس التشريعي، كل ذلك يجعل الوفاق الوطني شرطاً لإجراء الانتخابات وبدونه لا يمكن أن تكون الانتخابات حرة وزيهية.

إذا أضفنا إلى ذلك، أن ميذا احترام نتائج الانتخابات، مهما تكن، ركن جوهرى لضمان حرية الانتخابات، وهو مبدأ تعهد الرئيس ابو مازن باحترامه، وأن هذا المبدأ انتهك بشكل ساحر من خلال الحرب والحصار والتجويع الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي منذ الانتخابات الأخيرة وحتى الآن، وانتهك جزء المقاطعة الدولية التي مورست على حكومة «حماس» ثم على حكومة الجهاد الوطني، بحجة عدم التزامها بشرط اللجنة الرباعية الدولية في انتهاك صارخ للقانون الدولي والمواثيق الدولية التي تقوم على احترام إرادة الشعوب التي تعبر عنها بالانتخابات، وحققها بتقرير نفسها بنفسها.

إن إجراء الانتخابات بدون وفاق وطني، وفي ظل استمرار وتعمق الانقسام وطمعياں الاتهامات المتبادلة والتعريض الذي تجاوز كل الحدود، واستمرار الاعتقالات والحد من الحريات الفردية والعامّة، يفتتح طريق جهنم لكل أنواع التجذلات، وبخصوصاً التدخلات الإسرائيلية، ويحول دون إجراء انتخابات حرة وزيهية.

إن الإصرار على إجراء الانتخابات واعتبار ذلك هو الهدف يخفي نوايا بأن هذه الانتخابات مصممة لتحقيق هدف واحد هو إخراج «حماس» من الشرعية الفلسطينية من البوابة التي دخلت منها، وفي صناديق الاقتراع. فلا شرعية لانتخابات لا تشارك بها «حماس» تحديداً لأنها

الانتخابات باتت هي الحل!

بقلم: رجب أبو سوية

حرصها على المصلحة الوطنية، وعلى الديمقراطية التي تحترم الشعب وإرادته، فيما سيبدو خصومها كطرف اناني يسعى فقط لتحقيق مصالحه الفئوية وما إلى ذلك. مع ذلك فإن من شأن إجراء الانتخابات، دون أن يحقق التوافق، أن لا يضع حداً مباشراً وفورياً لحالة الانقسام على الأرض، وأن لا يؤدي إلى فك الحصار مباشرة عن قطاع غزة، الذي ربما صار أكثر عزلة، مع توقف محاولات إنهاء الانقسام بالتوافق وعبر الحوار، وإنه سيعكون متعزراً «إعادة الانتخابات»، مثلاً لضمان مشاركة «حماس» فيها. وسيكون ذلك بمثابة إعلان فشل خيار الشراكة السياسية الذي اختارته السلطة وحركة فتح وكل القوى في القاهرة، وإن كان ذلك - إجراء الانتخابات دون التوافق - قد حذر أبو مازن من إشراك «حماس» في المنظمة، لأن الانتخابات ستجرى على مستوى الانتخابات الرئاسية والتشريعية فقط، وبذلك فإن «حصّة» حماس في السلطة والمنظمة، التي كانت ستحصل عليها ستذهب إلى القوى الأخرى، التي ستكون الشريك الثاني، بدلاً من «حماس» ل «فتح» في السلطة والمنظمة. كما سيؤثر ذلك سلباً - إلى حدود ما - مع استمرار وجود قوى فلسطينية خارج أطر النظام السياسي، واستمرار معارضتها لهذا النظام من خارجها، وهو الأمر الذي كانت فيه القيادة تامل أن ينتهي لو أن تجربة الشراكة نجحت، بعد انتخابات العام ٢٠٠٦.

حماس: أقل الخسائر

مراهنة «حماس»، في حال لم توقع في اللحظة الأخيرة، على كل شيء، أو لا شيء، المحقت بها خسائر سياسية فاحشة، وفي حال لم توقع اتفاق المصالحة مع موعد إجراء الانتخابات العامة في ٢٥/١٠، سيغني بانها تراهن على أن «تتحرر بغزة» وأن تقوم «بتبنيضها» مع كلتي الأمر واقع، وهذا أمر يدل على مقامرة غير محسوبة العواقب، خاصة بعد أن طويت صفحة الحوار، وما سينجم عنه من توتر في علاقتهما مع مصر، وبذلك فإن «حماس» في غزة ستعرض إلى عزلة أشد محاطة بإسرائيل ومصر والبحر، وحيث أن أقرب وإلى التعاون بها هي مع مصر، فإن خروج غزة من عباءة المنظمة، خاصة بعد الانتخابات، سيحصص الحديث في الشارع الفلسطيني من البحث عن طريق المصالحة، إلى البحث في كيفية إخراج غزة من العزلة، وبذلك سيجد الجميع أنفسهم أمام

في باكو . . التضامن الوجداني أقوى!!

بقلم: مهند عبد الحميد

القدس، وأضاف: إن الاسلام السياسي والاسلام الإسلامي لا يعملان شيئاً من أجل القدس ولا من أجل قضايا العالم الاسلامي. د. عبد العزيز السبيل وكيل وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية قال: يجب اتخاذ كافة الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية في سبيل إيقاف هذا العدوان الذي يتعرض له مدينة القدس.

والف أجول مدير عام الثقافة في غينيا بيساو قال: تعرفنا إلى القضية الفلسطينية زمن أبو عمار ومنذ ذلك الوقت في الشامانيات ونحن نتضامن بقناعة عميقة مع الشعب الفلسطيني، منذ الاستقلال ونحن نصوت مع فلسطين، نحن نساند المظلوم ضد الظلم.

الحي الذي أسكن فيه اسمه (أريحا) السكان غيروا اسم جبهيم إلى أريحا تضامناً مع الشعب الفلسطيني، عبد الله جالو عضو الوفد الغيني قال بنوع من الفخر: أنا عملت في مزرعة فلسطينية بعد أن خصصت الدولة أراضي للفلسطينيين كنوع من التضامن، المزرعة تنتج مناجا وموز وكاجو.

بهلول نوري المستشرق الصربي الذي يتقن اللغة العربية، كشف عن وجود ضريح (بندي جوري صليبي) المؤرخ الفلسطيني في باكو، وأسهب في الحديث عن دوره الثقافي في بلدهم وبخاصة مؤلفاته باللغة الأثرية حول القبائل العربية التي استقرت في المنطقة.

وكالمعتاد عندما تدخل السياسة على الخط فإنها تُنزل الثقافة من عليانها. الثقافة دون التدخل السياسي تحلق في الأعلى، ولكنها سرعان ما تبدأ في الهبوط مع إطلاق أول الخطابات السياسية. نقطة ضعف المؤتمر هي السياسة وضعف أو فقدان النقد. فقد كان حوار الحضارات البند الأول على أعمال المؤتمر بين مثكلي الغرب وممثلي الشرق، هذا الحوار كان مجاملاً وخجولاً بخلافاً للحضارات الاصل. لم يتحدث الشرق عن المعايير المزدوجة للغرب ولا عن حنينه للاحتلال والعنصرية ولا عن رفضه الاعتراف بالتهيب والسرقة وضرورة التعويض، بل لم يتفوه ببنت شفة عن تحميل الشرق قسطا مهما من الانهيار الاقتصادي، ولم يبادر الغرب أيضاً للاعتراف بالكارث التي صنعها للشعوب. لم يتحدث الغرب عن لا ديمقراطية الشرق ولا عن استبداد نظامه السياسي الوراثي ولا عن

الفصيل الذي حصل على الأغلبية في الانتخابات الأخيرة، وخصوصاً أنها حرمت من الحكم ولم يتبلور أغلبية شعبية كبيرة ثابتة لأي طرف، كما تشير العطايات.

إن المطلوب الآن، والذي يجب أن تكون له أولوية على أي شيء آخر، هو بلورة رؤية استراتيجية واحدة يبنثق عنها برنامج مشترك لمواجهة الاحتلال ودحره وإنجاز الحرية والعودة والاستقلال. وإذا تم الاتفاق على مثل هذا البرنامج لن يسمع الاحتلال على الأرجح بإجراء انتخابات.

إن برنامج المفاوضات كاسلوب وحيد فشل فشلاً ذريعاً إلى حد أن المفاوضات متوقفة منذ حوالي عام وأوامم الحل القريب تبخرت مع تخلي إدارة أوباما عن وعودها.

وبرنامج المقاومة غاب في ظل تغليب الصراع على السلطة على أي شيء آخر. لقد تحولت المقاومة إلى أسلوب من أساليب الصراع الداخلي وليست استراتيجية لمحار الاحتلال، لدرجة وصلنا إلى وضع نجد فيه أن المقاومة معلقة، والصراع الداخلي مفتوح على الاحتلالات المرعبة.

وإذا كان التوصل للوفاق الوطني الذي أساسه الاتفاق على برنامج مشترك متعزراً، فعلى الأقل يجب الاتفاق على اللجوء للانتخابات لحسم الخلاف على أساس أن تكون حرة وزيهية وتوفير ضمانات فلسطينية وعربية ودولية لاحترام نتائجها.

ما سبق لا يعطي الحق ل«حماس» بأن تستخدم الفيتو لمنع إجراء الانتخابات إلى الأبد، ولكنه يفرض على من يريد الانتخابات أن يتخلى عن شروط الرباعية كاساس لبرنامج حكومة الوفاق الوطني، ويلتزم باحترام نتائج الانتخابات مهما تكن. من خلال توفير شبكة أمان فلسطينية لحماية الفائز وعدم حرمانه من الأغلبية التي يحصل عليها، والعمل من أجل توفير ضمانات عربية ودولية لاحترام إرادة الشعب الفلسطيني.

أما «حماس» فعليها أن تفرق بين ضرورة الانسجام مع الشرعية الدولية وهذا ضروري جداً، وبين الاعتراف بشروط اللجنة الرباعية المجحفة والموجهة أساساً لعزل «حماس».

إن ما سبق ليس دعوة لانقار «حماس» إلى الأبد، وإنما دعوة لإعادة توحيد الشعب الفلسطيني وقواه الحية حول برنامج وطني قادر على تحقيق أهدافه الوطنية، وإذا توفرت أغلبية وراء هذا البرنامج وتخلقت «حماس» عن الالتصاق به ستعزل وسيستجاورها الشعب الفلسطيني الذي لا يرضى أن تكون قضيتة رهينة بيد أحد أيأ كان.

إن الوفاق الوطني على مرجعية واحدة هدفها الناظم مواجهة الاحتلال أهم من الانتخابات وشرط لتحقيقها، لأن الهاجس يجب أن يكون دائماً عند الجميع كيف يمكن أن ندرح الاحتلال ونوقق تهويد القدس وأسرلتها، وأن نزيل المستوطنات ونهزم الجدار والنهي الحصار والبعوان والاعتقال والاعتقال!! وإذا كانت الانتخابات ممكنة وضرورية لتحقيق ذلك فاهلاً وسهلاً بها، وإذا لم تكن فلا داعي. فالانصقة تبادل الأسرى، كذلك حالة دمننا تحت الاحتلال وإنما هي ضرورية بقدر ما تساعد على إنهاء الاحتلال، وضارة إذا جاءت لتكريس الاحتلال والتعايش معه ومنحه الشرعية!!

Hanimasri267@hotmail.com

خيار وحيد، وهو ادارة جماعية مثلاً للقطاع، وبمعنى واضح إنهاء حكم «حماس» لها. اقل الخيارات خسائر مباشرة لحماس، هو أن توقع الورقة المصرية، وأن تحاول بعد أن فقدت خيارات: التقرد بالسلطة، أو أن تكون الشريك الأول أو الأول مكرر فيها، أو أن تنفرد بغزة حتى يعتزف العالم بها - أن تقوم بتزيم قوتها الانتخابية، خاصة وأن موعد الانتخابات حسب الورقة المصرية في ٢٨/٦، يعني أن أمامها تسعة شهور، يمكن لصنفقة تبادل الأسرى، كذلك حالة التوافق أن تساعدنا، مع وجود حكومة انتقالية محايدة، حتى يوم الاحتلال، يمكن أن توفر للحركة فرصة التفريغ، كما هو الحال بالنسبة إلى «فتح» لإعادة البناء الداخلي والذهاب بكامل اللياقة إلى الانتخابات.

بالطبع فإن التمثل النسبي سيحل مشكلة عدم مشاركة غزة مباشرة، في الانتخابات، وإن كانت هناك وسائل عديدة ستخفف من وقع هذا الأمر، منها المشاركة بالمرشحين في القوائم، والتصويت عبر وسائل الاتصال الحديثة. لكن من شأن إجراء الانتخابات دون التوافق أن يرحم أبناء القطاع من الأجزاء الاحتفالية، التي يمكن أن تجري في حال انتخابات بعد اتفاق، لنهم أكثر من تقرر رعاني من الانقسام ويحتاجون جداً إلى كل لحظة فرح ممكنة، كذلك من الحراك السياسي الناجم عن إطلاق الحملات الانتخابية للقوائم المرشحة، وما يحدث من حراك اقتصادي، ومن ثم من أجواء احتفالية يوم الاقتراع ويعد نجاح العملية وإعلان النتائج.

توقيع حركة حماس الورقة المصرية ومشاركتها في الانتخابات، يضمن لها أيضاً الدخول في المنظمة، لحظة «الخروج من غزة» وإن كانت ستعود شريكاً مهماً في النظام السياسي، فإن لم يكن كسلطة تنفيذية، في حال لم تحقق الأغلبية البرلانية - كما هو متوقع - كما هو كقوة معارضة، تؤثر على الأداء السياسي للسلطة التنفيذية، أكثر بكثير مما سيكون عليه حالها، إن أثرت الجلوس كمعارض للنظام من خارجه. كما أن حسم هذا الأمر من شأنه أن يضع حداً لما بدأ يظهر وبشكل متزايد من «تباينات» في الرأي داخل الحركة، ناجمة عن «مراكز قوة» متعددة في الداخل والخارج، لا تخفيها محاولات التبرير بالمشاورات، وبذلك فإنها قد تعود إلى «اسلمها» كحركة تنتمي إلى الوسط السياسي، وليس إلى الأطراف المشددة والمنظرة، التي تسم القوى الخارجة عن الأنظمة السياسية، والتي تضعها في مواجهة الجميع، وليس فقط في معارضة السلطات التنفيذية.

Rajab22@hotmail.com

تخلفه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولا عن سيادة العلاقات القروسطية، ولم يبادر الشرق للاعتراف بذلك ايضاً. لم يقل كل طرف ما في دواخله من مخاوف ومخازير تجاه الآخر بقيت المجاملات والحديث في العام سيد الموقف، وسيروح الحوار إلى المؤتمر القادم في تلمسان لتأخذ شعوب الشرق والغرب جرعة جديدة من الجمالة.

الموضوع السياسي الآخر الذي ظل يراوح في المكان ويعاد تكراره، هو الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي وقرارات الشرعية وانتهاكها للترات الحضاري والقانون المعمول به في المدن التاريخية. إسرائيل تنتهك وتتصدع في انتهاكها والدول الاسلامية تستنكر وتشجب وتدين وتحاول التصديد برفع دعوى للمحكمة الدولية لكن الدعوى لا تزال قيد الاعداد والدرس والتصحيح وترحل من فريق إلى آخر دون أن تصل إلى طورها الاخير، دون تقديمها للمحكمة. إن استمرار المعادلة على حالها دون تغيير، دون رفع الدعوى فوراً، وممارسة السفوط وتنظيم أشكال من العقوبات على إسرائيل الدولة المنتمدة ضد الشرعية والقانون الدولي، سيستجعب إسرائيل على المهضي بمخططها إلى نهاياته الفاجعة.

والشق الآخر من المعادلة غير المتوازنة هو الدعم المادي المحدود للشعب الفلسطيني الذي بدأ يفقد لقمات الصمود في مدينة القدس وفلسطين، مقابل دعم مالي بلا حدود لمنظمات الاستيطان ولمشروع التوسع التي تقوم بها دولة الاحتلال. الليباردير موسكوفيتش قدم اموالاً أكثر من دول عديدة تدعم الشعب الفلسطيني.

المؤتمر لم يتوقف عند اللائقافو السياسي ولا عند اللائقافو المالي ولا عند اللائقافو الإداري والمؤسسي، استخرج موقفاً يرضي ولا يرضي، يغضب ولا يغضب. اجتماع المنظمة الاسلامية لم يسفر عن مضمون سياسي ذي شأن، يتكرر المشهد والموقف منذ ٤٠ عاماً، منذ ١٩٦٨ تاريخ عقد المؤتمر الاسلامي الاول للدفاع عن القدس وعن المسجد الاقصى الذي شهد محاولة لاحراف.

المستوى الثقافي في إطار الایيسيسكو يبادر ويعمل ما في وسعه وينتج الوثائق المهمة ويوجد كما، ات وعقولا مهمة وتملك الخبرات والافكار القيمة، لكنها للاسف تكبح بسفقت سياسي هابط طوال الوقت.

mohanned_t@yahoo.com